RANKED BY

LEADING FIRM
Legal500
EMEA
2025

ITR WORLD TAX
2025 Rankings

IFLR
1000

ETIHAD
الإتحاد للمحاماة

الضمانة السيادية
دليل

العراق
2025

الفهرس

عن الدليل	3
الرسالة	4
الملخص التنفيذي	5
المشاريع الاستراتيجية	7
الضمانة السيادية	8
مصطلحات مهمة	9
الضمانة السيادية في السياق الدولي	11
التوجه العالمي في استخدام الضمانات السيادية	12
الوحدات الوظيفية	13
اهمية الضمانة السيادية	14
الفائدة للصناعة العراقية	15
الية عمل الضمانة	15
اثار الضمانة السيادية	16
التحديات	17
دور البنوك والمؤسسات المالية في تنفيذ الضمانة السيادية	18
الشراكات بين القطاعين	20
الاطار القانوني	21
التخصيص و القطاعات	23
المشاريع	23
التزامات المستمثر	24
حدود الضمانة	24
لجنة الضمانة السيادية	26
وكالة الصادرات الائتمانية	26
المزايا الرئيسية لائتمان المشتري	26
متطلبات الوكالة	27
الية عمل الوكالة	27
اتحاد الصناعات العراقي	29
اتحاد الغرف التجارية	31
معايير التاهيل	33
الاجراءات	35
اعتبارات اضافية	38
التوصيات للحكومة	39
دراسة حالة	40

©Etihad 2025

عن الدليل

يحدد هذا الدليل الاجراءات التي يجب على المستثمرين اتباعها في عملية التقدم بطلب الضمانة السيادية والشروط التي يجب ان يفي بها المستثمر.

يهدف هذا الدليل الى توضيح عملية منح الضمانات السيادية.

قد يتم مراجعة هذا الدليل من وقت لاخر في ضوء التغييرات التي قد تطبقها الحكومة العراقية بالاضافة الى الضوابط والتعليمات والقوانين التي قد تصدر لتسهيل اجراءات الضمانة السيادية او تعديل بعضها.

المؤلفين

احمد الحنكاوي
الشريك الاداري/المؤسس
+964 781 500 1400
+971 50 560 7228
a.hankawi@etihad-law.com

شيما عزيز
شريك
+964 788 080 7071
s.aziz@etihad-law.com

©Etihad 2025

الرسالة

دليلنا هذا حول الضمانة السيادية في العراق هو مقدمة شاملة تسلط الضوء على الجوانب الرئيسية المتعلقة بالحصول على الضمانات السيادية، ودورها في تعزيز الاستثمار وتشجيع المشاريع الكبرى في هذه السوق الديناميكية والمتطورة. تم اعداد هذا الدليل من قبل فريق شركة الاتحاد بالتعاون مع المستشاريين القانونيين.

يشهد العراق فترة انتقالية هامة مع اقتصاد متنام ومشاريع متنوعة في القطاع العام والخاص، الى جانب اصلاحات تهدف الى تعزيز بيئة الاستثمار وجذب رؤوس الاموال الدولية. يوفر العراق، كمركز استراتيجي للتجارة والاستثمار في المنطقة، امكانيات كبيرة في مختلف المجالات، مما يجعل الضمانة السيادية اداة مهمة لتعزيز الثقة وتشجيع الاستثمارات المؤثرة.

تلتزم شركتنا بتقديم الدعم الشامل للمستثمرين المهتمين بالاستفادة من نظام الضمانة السيادية في العراق.

نامل ان يكون هذا الدليل بمثابة مورد قيم يوفر رؤى واضحة حول اليات الضمانة السيادية في العراق، ويدعم المستثمرين في بناء وتنمية اعمالهم في هذا السوق الواعد والمليء بالفرص.

احمد الحنكاوي
الشريك الاداري

©Etihad 2025

الملخص التنفيذي

الضمانة السيادية تمثل التزاما حكوميا يهدف الى ضمان الوفاء بالديون او الالتزامات المالية نيابة عن المقترضين في حال تعثرهم، مما يعزز من جاذبية الاستثمار ويقلل من المخاطر المرتبطة بالمشاريع الكبرى. توفر هذه الضمانات الثقة للمستثمرين والممولين، مما يؤدي الى تحسين شروط التمويل، مثل تقليل اسعار الفائدة وزيادة فترات السداد، وبالتالي تسهيل تنفيذ المشاريع الاستراتيجية. في سياق تعزيز البيئة الاستثمارية، تتجه الحكومة العراقية نحو تطوير اطار شامل يهدف الى تنظيم اصدار الضمانات السيادية وادارتها. يتضمن هذا الاطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث تستخدم الضمانات لدعم مشاريع حيوية في القطاعات الزراعية والصناعية والبنية التحتية والطاقة، مع التركيز على تحسين الكفاءة ونقل المخاطر الى الاطراف القادرة على ادارتها بفعالية.

تعد البنية التحتية احد العوامل الرئيسية لجذب الاستثمار، حيث تسعى الحكومة الى تحسين البيئة القانونية والتنظيمية لتسهيل تسجيل الشركات وحماية حقوق الملكية الفكرية. بالاضافة الى ذلك، تعمل على توفير التمويل الميسر للشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الابتكار من خلال تبني التكنولوجيا الحديثة والحلول الرقمية. كما تولي الحكومة اهتماما خاصا للاستدامة البيئية والاجتماعية لضمان توافق المشاريع مع المعايير الدولية.

النتيجة من تطبيق سياسات الضمانات السيادية في العراق تتمثل في تحقيق تحولات ايجابية واسعة النطاق في الاقتصاد الوطني، من خلال توفير اداة مالية فعالة لدعم المشاريع الكبرى وتعزيز ثقة المستثمرين المحليين والدوليين.

1 تعمل على تحسين البيئة الاستثمارية من خلال تقليل المخاطر المرتبطة بالمشاريع، مما يجعل العراق وجهة اكثر جاذبية لرؤوس الاموال الدولية. المستثمرون سيجدون في هذه الضمانات ضمانة قانونية ومالية تدفعهم للاستثمار في القطاعات المختلفة، خاصة تلك التي تعد حيوية لتنمية الاقتصاد.

2 تساهم هذه السياسات في تعزيز التنمية الاقتصادية عبر دعم مشاريع استراتيجية في قطاعات مثل الزراعة، الصناعة، البنية التحتية، والطاقة. هذه المشاريع لن تسهم فقط في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط، بل ستعزز الانتاج المحلي وتفتح ابوابا جديدة للتصدير.

3 اتاحة الضمانات السيادية فرصة اكبر للشراكات بين القطاعين العام والخاص، مما يساهم في تحسين كفاءة تنفيذ المشاريع ونقل المخاطر للطرف الاكثر قدرة على ادارتها. وهذا بدوره سيؤدي الى تعزيز الشفافية وتحسين جودة المشاريع.

4 تطوير البنية التحتية الاساسية، مثل الطرق والموانئ والطاقة، مما يسهل على المستثمرين ممارسة اعمالهم ويزيد من جاذبية السوق العراقي. كما ستوفر هذه المشاريع فرص عمل جديدة وتحسن جودة الحياة للمواطنين.

5 اتاحة الوصول للشركات الصغيرة والمتوسطة الى التمويل بشروط ميسرة، مما يعزز الابتكار ويوفر فرص عمل جديدة. هذا سيسهم في دعم الاقتصاد المحلي ويزيد من قدرته التنافسية على المستويين الاقليمي والدولي.

©Etihad 2025

اخيرا، يركز النظام الجديد على الاستدامة من خلال الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية الدولية، مما يعزز سمعة العراق كوجهة استثمارية مسؤولة. كما يساهم في استقرار الاقتصاد الوطني من خلال ضمان استمرارية المشاريع الاستراتيجية حتى في الاوقات الصعبة، مما يضع اسسا قوية للنمو المستدام ويحفز ثقة المستثمرين في المستقبل الاقتصادي للعراق.

تتجه البيئة الاستثمارية للعراق في مسارها نحو الاندماج مع التطور الحاصل عالميا، وعليه بدات الحكومة العراقية بالعمل على:

- استكمال العراق خطوات اندماجه في توفير البيئات الامنة والمناسبة لجذب الاستثمار الاجنبي
- الانضمام الى اتفاقيات الاستثمار
- توفير اليات لحل النزاعات بين المستثمرين والدول من خلال الاسراع في الوساطة او التحكيم الدولي
- العراق دولة استراتيجية كتاسع دولة في العالم من حيث الموارد الطبيعية والاولى عالميا في حيازة الموارد في باطن الارض
- يعتبر العراق قوة صلبة في الجغرافية السياسية التي تربط اوروبا برا باسيا بحرا
- المشاريع الاستراتيجية:

©Etihad 2025

المشاريع الاستراتيجية

خطط لبناء وحدات سكنية جديدة وتطوير شبكات المياه والصرف الصحي والطرق

مشاريع في قطاع الإنشاءات والعقارات

تنويع مصادر الطاقة من خلال الاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية والرياح

تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري

إنشاء مدن صناعية لتشجيع التصنيع المحلي وجذب الاستثمارات الأجنبية

تقدم بنية تحتية متطورة وحوافز للمستثمرين

ربط ميناء الفاو الكبير بالحدود الشمالية للعراق، مرورا بالعديد من المدن الرئيسية

إنشاء بنية تحتية متكاملة سكك حديد وطرق سريعة لتعزيز الربط التجاري بين آسيا وأوروبا عبر العراق

أكبر الموانئ في المنطقة، ويهدف إلى زيادة القدرة الاستيعابية للتجارة البحرية

يساهم في تحويل العراق إلى مركز لوجستي إقليمي، مما يجذب الاستثمارات في قطاعات النقل والتخزين

©Etihad 2025

القسم الاول
الضمانة السيادية

الضمانة السيادية

التعريف

الضمانة السيادية تمثل التزام رسمي من قبل الحكومة لضمان الوفاء بالديون او الالتزامات المالية المترتبة على جهات اخرى، سواء كانت شركات او مؤسسات حكومية فرعية.

تتمثل هذه الضمانات في تعهد وزارة المالية بالتدخل لسداد الالتزامات نيابة عن المقترض المحلي في حال تعثره عن السداد، مع الالتزام باتباع الاجراءات القانونية المناسبة لمعالجة حالة التعثر.

تظهر الضمانة السيادية التزام الحكومة بتامين تنفيذ الالتزامات المالية بين اطراف التعاقد، مما يضمن استمرارية المشاريع وسلامة العمليات المالية حتى في حال تعثر المدين الاساسي. وتعزز ثقة المستثمرين من خلال التخفيف من المخاطر المتعلقة بالطرف المقابل وعدم الاستقرار السياسي والتغييرات التنظيمية واحيانا تقلبات العملة، وبالتالي جعل الاستثمارات اكثر جاذبية.

تتطلب الضمانات السيادية ادارة دقيقة وسياسات مالية حكيمة لتجنب المخاطر المرتبطة بالديون السيادية. وان الحكومة توازن بين الفوائد من الكفالات السيادية والتحديات التي تفرزها باستخدام القاعدة الذهبية في ادارة الديون التي تقوم على معيار ضمان تحقيق النمو والتنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي بشكل يفوق كلفة الاقتراض من مصادره المختلفة كافة

الضمانة بالنسبة للمقترض

توفر الضمانة السيادية ضمانا **للمقرض** بان الحكومة ستغطي التزامات المقترض في حالة التخلف عن السداد، مما يتيح **للمقترض** الوصول الى التمويل بشروط اكثر ملاءمة. وعادة ما يؤدي ذلك الى انخفاض اسعار الفائدة، وفترات سداد اطول، ومبالغ قروض اعلى بسبب انخفاض المخاطر بالنسبة للمقرضين.

الضمانة بالنسبة للمقرض

الضمانة السيادية هي التزام مدعوم من الحكومة يقلل من خطر عدم السداد، ويضمن سداد المقرض حتى لو تخلف المقترض عن السداد. وهذا يقلل من تعرض المقرض للمخاطر، مما يجعل من الاسهل تقديم التمويل بشروط اكثر ملاءمة وبمبالغ اكبر، وخاصة في الاسواق ذات المخاطر الاعلى او النامية.

©Etihad 2025

مصطلحات مهمة

المستخدمون الرئيسيون للضمانات السيادية هم الجهات الحكومية، والمؤسسات العامة، والشركات الخاصة العاملة في مشاريع ذات أهمية وطنية. وتعد المؤسسات المالية، بما في ذلك البنوك وصناديق الاستثمار، من أصحاب المصلحة الرئيسيين، حيث تعتمد على هذه الضمانات لتخفيف مخاطر تمويل المشاريع. كما تتفاعل منظمات التنمية الدولية مع الضمانات السيادية عند تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية في الأسواق الناشئة.

المصدر	شركة التجهيز الاجنبية
الضمان	الضمان غير القابل للإلغاء وغير المشروط، الذي يبرمه الضامن لصالح وكيل التسهيل نيابة عن أطراف التمويل، فيما يتعلق بالمبالغ المستحقة من وقت لآخر بموجب وثائق التمويل
الضامن	جمهورية العراق، ممثلة بالجهة المعنية
المستورد	المستثمر العراقي الذي يستورد المعدات والمكائن من خارج العراق
المُقرض	أي مقرض أصلي، بنك أو مؤسسة مالية أو صندوق ائتماني
المقترض	المصرف العراقي بموجب قانون الضمانة السيادية
المقترض	المستثمر الذي سياخذ القرض
القرض	مبلغ القرض
المشتري	المستثمر العراقي الذي يشتري المعدات والمكائن من خارج العراق
وكالة ائتمان الصادرات	مؤسسة خاصة أو شبه حكومية تعمل كوسيط بين الحكومات الوطنية والمصدرين لإصدار حلول تأمين التصدير وضمانات التمويل مثل SACE – Hermes – US EXIM – UKEF - BPI
اتفاقية التسهيلات الفردية	تعني أي اتفاقية قرض تبرم وفقا للاتفاقية الإطارية بين المقترض، والوكيل المعني، والمنظم المعني، وواحد أو أكثر من مقرضي وكالة الصادارات
خطاب التفويض	مقترح أرسل بشأنه عرض تجاري إلى المقترض وتم قبوله يبرم بين المقترض والوكيل المعني والمنظم المعني ومقرض الوكالة
الملتزمون	المقترض والضامن
وثيقة الضمان	وثيقة يتم إبرامها بين الضامن والوكيل كشرط أولي مسبق بموجب اتفاقية التسهيلات الفردية

©Etihad 2025

الضمانة السيادية في السياق الدولي

في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، وألمانيا، تستخدم الضمانات السيادية بشكل استراتيجي لدعم المشاريع الكبرى التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني وتساهم في تحسين البنية التحتية أو تعزيز القدرة التنافسية. وتتسم هذه الدول بعدة خصائص تجعل الضمانات السيادية أكثر فعالية:

الاستقرار المالي والاقتصادي: توفر الدول المتقدمة بيئة مالية مستقرة، مما يجعل الضمانات السيادية أداة موثوقة لجذب الاستثمارات. الحكومة في هذه الدول تتمتع بقدرة ائتمانية عالية، مما يقلل من المخاطر التي قد يواجهها المستثمرون.

الأطر القانونية المتطورة: هذه الدول تمتلك أطر قانونية وتنظيمية محكمة تدعم تنفيذ الضمانات السيادية. هناك مؤسسات مالية متخصصة تقوم بإدارة هذه الضمانات وضمان تنفيذها بكفاءة وفعالية.

الاستخدام في البنية التحتية: يتم استخدام الضمانات السيادية لتمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى مثل الطرق، والجسور، والموانئ، والمرافق العامة، التي تتطلب استثمارات ضخمة. تكون الحكومة عادة هي الضامن في حالة وجود مخاطر تتعلق بعدم قدرة المشاريع على توليد العوائد المتوقعة.

دور الوكالات الحكومية: تقوم الوكالات الحكومية مثل هيرميز و ساشا وغيرها بتوفير الضمانات السيادية للمستثمرين والممولين المحليين والدوليين، مما يعزز من القدرة على جذب التمويل لمشاريع ضخمة.

دراسة حالة

في الولايات المتحدة، في حالة المشاريع الكبرى مثل بناء شبكة الطرق السريعة أو محطات الطاقة، يمكن أن تقدم الحكومة ضمانات سيادية لضمان سداد القروض إذا واجه المشروع صعوبات مالية. هذه الضمانات تعزز الثقة في المشروع وتجذب التمويل من البنوك والمؤسسات المالية.

©Etihad 2025

التوجه العالمي في استخدام الضمانة السيادية

التوسع في الطاقة المتجددة: على مستوى العالم، تتجه العديد من الحكومات لاستخدام الضمانات السيادية في مشاريع الطاقة المتجددة، حيث تتمتع هذه المشاريع بمستقبل واعد في العديد من الدول التي تسعى لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

اما في العراق، فان الضمانة السيادية وجهت التطوير في القطاع الخاص الزراعي والصناعي بموجب قرار مجلس الوزار المرقم (23404).

المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص: تزايد استخدام الضمانات السيادية في الشراكات بين القطاعين العام والخاص، حيث تقدم الحكومة ضمانات للمستثمرين في مشاريع البنية التحتية التي تشمل مشاركة القطاع الخاص.

التوجه نحو التحول الرقمي: مع تطور تكنولوجيا المعلومات، تبدأ الحكومات في استخدام الضمانات السيادية لدعم مشاريع البنية التحتية الرقمية، مثل شبكات الإنترنت فائقة السرعة أو منصات البيانات الوطنية.

المشاريع المستهدفة ضمن قرار الضمانة السيادية

©Etihad 2025

الوحدات الوظيفية للضمانة السيادية

تخفيف المخاطر
يضمن حماية المقرض أو المستثمر من المخاطر المحددة مثل تعثر السداد أو فشل المشروع

الوفاء بالالتزامات
يضمن سداد القروض أو تنفيذ الالتزامات في حالة تعثر الطرف الأساسي

تعزيز الائتمان
يحسن الجدارة الائتمانية للمقترض أو المشروع مما يتيح الوصول إلى شروط تمويل أفضل

الإطار القانوني
يحدد الشروط والأحكام ويضمن قانونية الضمانة من خلال اتفاقيات ملزمة

المتابعة والامتثال
يضمن الالتزام بشروط الضمان ويقيم أداء المشروع أو المقترض بانتظام

آلية التعويض
تحدد عملية تعويض المستفيد في حالة تقديم مطالبة بالضمانة

السداد والاسترداد
تضع إجراءات استرداد الأموال من الطرف المتخلف إذا تم تفعيل الضمانة السيادية

©Etihad 2025

اهمية الضمانة السيادية

تختلف الاسس التي تقوم عليها وكالات وبرامج ضمان الائتمان، حيث تهدف الى تمكين اصحاب المصلحة الذين يفتقرون الى الخدمات المصرفية من الحصول على الائتمان من المؤسسات المالية التقليدية. في العراق، توجد تحديات اقتصادية وسياسية تجعل من الصعب جذب الاستثمارات بدون ضمانات حكومية. توفر هذه الضمانات امانا للمستثمرين، مما يعزز تدفق الاستثمارات المحلية والدولية ويؤدي الى استقرار الاقتصاد الوطني.

تساعد الضمانات السيادية في تقليل المخاطر المرتبطة بالتمويل وتسهيل حصول الشركات على قروض بفوائد منخفضة وشروط مرنة، مما يعزز النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديدة. كما تعتبر الضمانات اداة حيوية لتطوير شراكات قوية بين الحكومة والقطاع الخاص لتنفيذ المشاريع الكبرى. في ظل الازمات الاقتصادية التي قد يواجهها العراق، تلعب الضمانات السيادية دورا اساسيا في دعم الاقتصاد وضمان استمرارية المشاريع الاستراتيجية.

©Etihad 2025

الفائدة للصناعة العراقية

تحدد المبادئ الاساسية للتمويل المدعوم من وكالة ائتمان الصادرات في اتفاق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشان الائتمانات التصديرية المدعومة رسميا (اجماع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، الذي يعد ملزما لجميع دول المنظمة. وقد وضع هذا الاتفاق المعايير الدنيا لائتمانات التصدير المدعومة من وكالة ائتمان الصادرات الحكومية او التمويل العام. يهدف الاتفاق الى ضمان ان المنافسة في السوق تكون مدفوعة بسعر وجودة المنتجات التصديرية بدلا من نطاق وشروط الدعم الحكومي.

الهدف هو ضمان ان المنافسة مدفوعة بسعر وجودة المنتجات التصديرية وليس بنطاق وشروط الدعم الحكومي:

1. ينطبق على جميع اشكال الدعم الرسمي المقدمة من قبل الحكومة او نيابة عنها لتصدير السلع، والتي لها فترة سداد تزيد عن عامين
2. الدفعات المقدمة والدفعات المؤقتة بما لا يقل عن **15**٪ من قيمة عقد التصدير عند او قبل بداية الائتمان
3. السداد نصف السنوي على الاقل على اقساط متساوية
4. القسط الاول لا يتجاوز **6** اشهر **(فترة سماح)** بعد **"نقطة البداية"** الائتمان بدون اكمال انشاء المصنع.
5. فترات الائتمان القصوى، متباينة حسب مجموعات البلدان:
   - دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع: الحد الاقصى 8.5 سنوات
   - دول اخرى: الحد الاقصى **10** سنوات
   - العراق: مدة انشاء المصنع **2** سنة + **8** سنوات للتسديد
     مدة انشاء المصنع **3** سنة + **7** سنوات للتسديد

الية عمل الضمانة السيادية

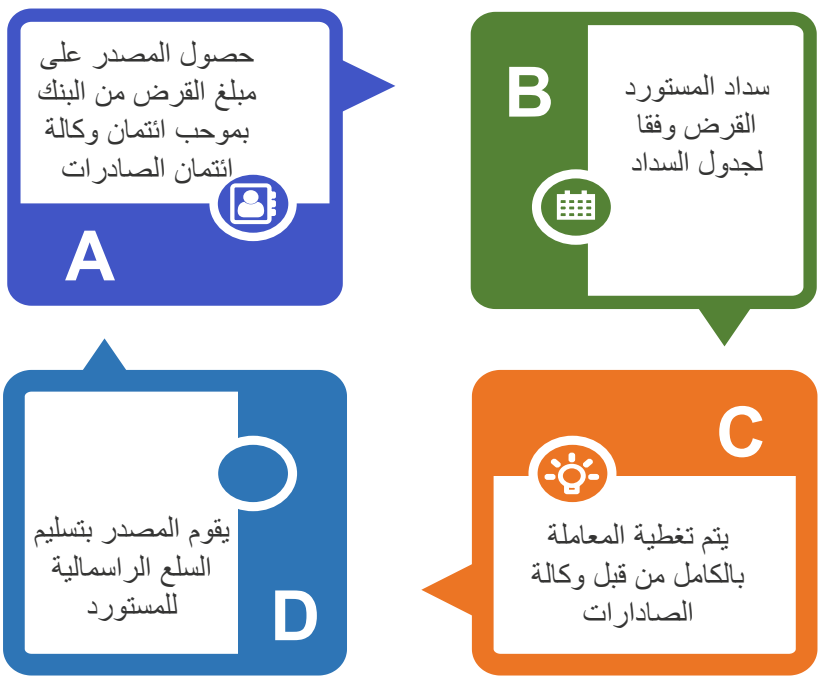

©Etihad 2025

اثار الضمانة السيادية

1. **فرص عمل مستدامة**: دور رئيسي في فتح المجال أمام الموردين الأجانب.
2. **إجراءات مبسطة**: تحديد الشروط التجارية والقانونية، التقنيات، الإجراءات ضمن بنود اتفاقية القرض الأساسية.
3. **مرونة في التفاوض**: يمكن التفاوض على معدلات الفائدة، الرسوم، وطرق السداد في كل اتفاقية قرض.
4. **تكاليف تمويل منخفضة**: إمكانية توفير تمويل بمبالغ صغيرة نسبيًا لتلبية احتياجات المشاريع.
5. **توطين المشاريع الاستراتيجية**: دعم وتحفيز المشاريع الاستراتيجية المحلية بما يتماشى مع احتياجات الاقتصاد الوطني.
6. **توفر المواد الخام**: وجود مصادر غنية من المواد الخام اللازمة للمشروع تساهم في تقليص التكاليف وتعزيز الإنتاجية.
7. **تقليص معدلات الاستيراد**: خفض الحاجة للاستيراد الذي يستنزف العملة الأجنبية ويحفز الاقتصاد المحلي.
8. **تحقيق الأمن الاقتصادي وأمن الطاقة**: توفير استقرار اقتصادي وضمان أمن إمدادات الطاقة التي تعد أساسًا لنمو المشاريع الصناعية.
9. **تحسين شروط القروض**: العمل على تحسين شروط القروض وتقليل تكاليف التمويل للمشاريع.
10. **تعزيز الثقة في التمويل الصناعي**: دعم ثقة المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشاريع الصناعية عبر تقديم تسهيلات ومزايا تمويلية.
11. **تسهيل استيراد المعدات الحديثة**: تبسيط إجراءات استيراد الآلات والمعدات المتطورة دون الحاجة لطلبات ضمانات إضافية.
12. **تحفيز المشاريع الصناعية الجديدة**: تشجيع إنشاء مشاريع صناعية جديدة، ما يسهم في زيادة الإنتاج المحلي وتوفير فرص عمل جديدة.

©Etihad 2025

التحديات المتعلقة بالضمانة السيادية

1. التحديات السياسية والتغيرات الحكومية

التغيرات السياسية التي قد تحدث على مستوى الحكومة أو السياسة الاقتصادية تؤثر على الضمانة السيادية. في بعض الأحيان، قد تتطلب السياسات الجديدة إعادة تقييم المشاريع المضمونة أو تعديل بعض الخطط لضمان توافقها مع أولويات الحكومة الحالية.

2. التحديات الاقتصادية والتوجهات المالية

الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. هذه الاعتمادية قد تؤدي إلى بعض التحديات في تأمين موارد مالية مستقرة ومستدامة لدعم المشاريع المضمونة على المدى الطويل. لذلك، من المهم أن يتم التنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص لتحقيق استقرار مالي يعزز قدرة العراق على الوفاء بالتزاماته.

3. التحديات القانونية والإدارية

الضمانات السيادية تتطلب أطرًا قانونية وإدارية واضحة لضمان تنفيذ المشاريع بنجاح. هذه الأطر يجب أن تكون مدعومة بقوانين وتنظيمات تؤمن حماية جميع الأطراف المعنية. مع تطور النظام القانوني والإداري في العراق، من المهم توفير التدريب والتطوير المستمر للكوادر العاملة في هذا المجال لضمان توافق تنفيذ الضمانات مع المعايير الدولية.

4. التحديات المتعلقة بالبنية التحتية والخدمات العامة

لتطبيق الضمانات السيادية بنجاح، من الضروري أن تكون البنية التحتية والخدمات العامة في العراق قادرة على دعم المشاريع الكبيرة. على الرغم من التحسن في بعض القطاعات، فإن تحسين وتطوير البنية التحتية الوطنية يسهم في تسهيل تنفيذ المشاريع المضمونة من خلال توفير بيئة مستقرة ومستدامة لدعم هذه المشاريع على المدى الطويل.

5. التحديات المتعلقة بالتمويل المستدام

أحد التحديات الأخرى هو تأمين التمويل المستدام للمشاريع التي تعتمد على الضمانات السيادية. تتطلب المشاريع الكبرى تمويلًا طويل الأجل، وقد يكون من الضروري تطوير آليات تمويل مبتكرة مثل السندات السيادية أو الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية لضمان الاستدامة المالية للمشاريع المدعومة بالضمانات السيادية.

©Etihad 2025

دور البنوك والمؤسسات المالية في تنفيذ الضمانة السيادية

تعتبر البنوك والمؤسسات المالية في العراق عناصر أساسية في تنفيذ الضمانة السيادية، حيث تقوم بتقديم الدعم المالي والفني لتنفيذ الالتزامات التي تترتب على الحكومة من خلال الضمانات السيادية. تشمل هذه المؤسسات البنوك التجارية، والبنك المركزي العراقي، والمؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار وغيرها. دور هذه المؤسسات يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

تقديم التمويل اللازم

البنوك تساعد في تخصيص رأس المال اللازم وتنفيذ التمويل عبر قروض أو تسهيلات ائتمانية

الاستشارات المالية والتوجيه

استشارات مالية للمشاريع المضمونة سياديا التي تساهم في تحديد الفرص والتحديات

إدارة المخاطر

تقييم المخاطر المرتبطة بالضمانة، العمل على تحديد الشروط التي تتناسب مع قدرة الدولة على الوفاء بتلك الالتزامات

دعم الاقتصاد الوطني

تساهم في تسهيل تمويل المشاريع التنموية وتعزيز الثقة في استقرار الدولة المالي الذي يؤثر على خلق فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي

التنفيذ الرقابي والإشرافي

يضمن البنك عدم وجود تجاوزات في عملية تخصيص الضمانات أو التلاعب بالموارد العامة

التنظيم والامتثال للقوانين

البنوك والمؤسسات المالية في العراق مسؤولة عن ضمان الامتثال الكامل للقوانين المحلية والدولية المتعلقة بالضمانات السيادية

©Etihad 2025

القسم الثاني
الاطار العام

الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتمويل المشاريع

يعرف البنك الدولي الشراكة بين القطاعين العام والخاص على انها "عقد طويل الاجل بين طرف خاص وكيان حكومي لتوفير اصل او خدمة عامة، حيث يتحمل الطرف الخاص المخاطر الكبيرة والمسؤولية الادارية، ويعتمد الاجر على الاداء".

اولا: الفوائد المحتملة الرئيسية للشراكات بين القطاعين العام والخاص تشمل:

- تحسين كفاءة تقديم الخدمات عبر جميع مراحل المشروع (مثل البناء والتشغيل).
- نقل المخاطر الى الطرف الاكثر قدرة على ادارتها.
- انشاء عقود طويلة الاجل قائمة على الاداء، لخلق تشجيع للقطاع الخاص لتقديم حلول "عمر كامل" عالية الجودة لخدمة عامة.

غالبا ما يتم تمويل مشاريع البنية التحتية من خلال مخططات تمويل المشاريع، حيث يقوم المقرضون بتوفير تمويل طويل الاجل استنادا الى الاصول التي سيتم انشاؤها والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

في هيكل تمويل المشاريع النموذجي، يتم تمويل المشروع من خلال ميزانيات الرعاة او المستثمرين في الاسهم. يتم تقديم القروض لشركة ذات غرض خاص تم انشاؤها خصيصا للمشروع، ويتم "حصر" التزامات المستثمر في التدفقات النقدية لتلك الشركة. بمعنى اخر، يعتمد المقرضون على التدفقات النقدية للمشروع، مع اللجوء المحدود او المعدوم الى اصحاب المشروع. بالاضافة الى ذلك، غالبا ما تكون فترات هذه القروض طويلة نسبيا، نظرا لان معظم مشاريع البنية التحتية تتطلب استثمارات كبيرة وتستغرق وقتا طويلا لتوليد تدفقات نقدية كافية لسداد القروض.

ثانيا: احتياجات القطاع الخاص

1. الحاجة الى تطوير الانظمة والقوانين التي تشجع الاستثمار وتحسن بيئة الاعمال، مثل تسريع اجراءات تسجيل الشركات وحماية حقوق الملكية الفكرية وتوفير بيئة قانونية مستقرة.
2. توفير التمويل الميسرللشركات الصغيرة والمتوسطة، سواء من خلال القروض او الشراكات مع المؤسسات المالية المحلية والدولية. كما يحتاج القطاع الخاص الى ضمانات حكومية لتقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمار.
3. تطوير البنية التحتية الاساسية مثل الطرق، والموانئ، والطاقة، والمياه، والاتصالات، مما يسهم في تسهيل عمليات الانتاج والتوزيع.
4. دعم الابتكار في القطاع الخاص من خلال تكنولوجيا حديثة وتحفيز استخدام الحلول الرقمية التي يمكن ان تحسن من الانتاجية وكفاءة العمل.
5. حاجة القطاع الخاص الى برامج تدريبية وتاهيلية لرفع مستوى المهارات والكفاءات في العمل، خاصة في مجالات الادارة، التسويق، والتكنولوجيا.
6. تامين استقرار السوق ووجود سياسات اقتصادية واضحة تساعد في تحديد التوجهات المستقبلية وتدعم استثمارات القطاع الخاص.
7. دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم المشورة والارشاد والتمويل التفضيلي، حيث تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.
8. تحسين سياسات التجارة والتصدير وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات العراقية في الاسواق العالمية، بما في ذلك التفاوض على اتفاقيات تجارية تدعم الصادرات.
9. مع تزايد الطلب على الطاقة، يحتاج القطاع الخاص الى دعم للاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة مثل الشمسية والرياح، مما يعزز الاستدامة ويقلل من الاعتماد على النفط.

©Etihad 2025

الاطار القانوني

- الامر الديواني رقم (23101)
- قرار مجلس الوزراء رقم 219 لسنة 2020
- قانون الموازنة العامة (الثلاثية) رقم 13 لسنة 2023
- توصيات لجنة الامر الديواني رقم (23404) لسنة 2023
- المادة 39/ ثالثا/ا من قانون الادارة المالية رقم 6 لسنة 2019

©Etihad 2025

القسم الثالث
مفهوم التطبيق

التخصيص والقطاعات

وفقا للمادة 3/2 من قانون الموازنة الاتحادية (2023-2024-2025)، يجوز لمجلس الوزراء اصدار الضمانات السيادية اللازمة لدعم القطاعين الزراعي والصناعي الخاصين لاقامة مشاريع ممولة من جهات اجنبية بنسبة لا تقل عن 85 في المائة من قيمة كل مشروع، وبحد اقصى لا يتجاوز تريليون دينار عراقي.

في تموز 2023، لجات الحكومة العراقية الى استخدام الضمانات السيادية المخصصة، حيث ستقدم الحكومة العراقية هذه الضمانة للاستثمارات في القطاع الخاص الممولة من قبل جهات اجنبية، على عكس ما كان عليه الحال سابقا حيث كانت الحكومة العراقية تصدر الضمانات السيادية فقط لاستثمارات القطاع العام. ويقدر المبلغ الكامل للضمانات السيادية بنحو تريليون دينار عراقي، مخصص للاستثمارات في القطاعين الخاص الزراعي والصناعي، ويغطي ما يصل الى **85%** من التكلفة الاجمالية للخط الانتاجي.

المشاريع

أ- المشاريع المؤهلة

- المشاريع الاستراتيجية الكبرى التي تتطلب تمويلا عاليا يتجاوز قدرة البنوك المحلية مثل الصناعات الثقيلة والبنية التحتية والطاقة
- الصناعات والمستلزمات الطبية
- مشاريع البنية التحتية/ الانشائية مثل انشاء معامل الحديد، الطابوق، والاسمنت، ومشاريع البناء والانشاءات العامة
- الصناعات الكيميائية والبتروكيماوية المتعلقة بالصناعات النفطية والكيميائية التي تسهم في تنويع القطاع النفطي
- الصناعات الزراعية والطاقة المتجددة
- عقود وزارة الكهرباء غير مشمولة التي تكون بصيغة (خذ وادفع) باستثناء محطات الطاقة الشمسية
- مشاريع تعزز الانتاج المحلي التي تهدف الى تقليل الاعتماد على الاستيراد وتحقيق الاكتفاء الذاتي
- مشاريع تركز على التكنولوجيا والخبرات الدولية التي تستفيد من المعدات الحديثة والتكنولوجيا المستوردة
- المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يمكن تمويلها ضمن المبادرات ذات الفوائد المخفضة لدعم القطاعات الناشئة

ب- المشاريع غير المؤهلة

- الشركة متاخرة عن سداد اي جهة حكومية عراقية ام اجنبية او اي مؤسسة ولم تتوصل الى اتفاق مع الجهة لسداد المبلغ المستحق.
- الشركة متاخرة عن سداد مبالغ مستحقة بموجب حكم قضائي او التزامات دين اخرى ولم تتوصل الى اتفاق لسداد المبلغ المستحق.
- عقود وزارة الكهرباء بصيغة (خذ او ادفع)

©Etihad 2025

التزامات وقيود المستثمر

- يجب على مقدم الطلب ايداع **15%** من قيمة خط الانتاج
- يجب على مقدم الطلب ايداع **1%** (كحد اقصى) من مبلغ الضمانة المطلوب (رسوم الاصدار)
- لا يجوز لمقدم الطلب توقيع عقد اخر مع طرف ثالث يتضمن الضمانة قبل الحصول على الموافقات اللازمة للضمان
- لا يجوز لمقدم الطلب التنازل عن حقوق الضمان، كليا او جزئيا، للمدينين او الممولين
- لا يجوز لمقدم الطلب تحديد فترة زمنية محددة في الضمان، ولا اعتبار التنازل عن الضمانة ساريا بعد فترة ارسال اشعار الى وزارة المالية
- اي اخلال بالتعاقد من شانه ان يعرض العراق او وزارة المالية او الجهة القطاعية الى مشاكل قانونية او مالية

حدود الضمانة

- تم اعطاء صلاحيات لوزير المالية بموافقة مجلس الوزراء باصدار الضمانات اللازمة لدعم القطاعين الزراعي والصناعي الخاص لانشاء المشاريع التي ستمولها الوكالات الاجنبية
- النسبة لاتقل عن (**85%**) من قيمة كل اجمالي الخط الانتاجي وبمبلغ اجمالي لايتجاوز تريليون دينار.

©Etihad 2025

القسم الرابع
اللجنة والوكالة

لجنة مبادرة الضمانات السيادية

- انشئت اللجنة بموجب الامر الديواني الرئاسة الوزراء رقم 23101 لسنة 2023، مهمتها التفاهم مع الجانب الاجنبي من اجل تمويل مشاريع صناعية وزراعية داخل العراق واستيعاب فكرة الضمانات السيادية والية تطبيقها على القروض الممنوحة الى القطاع الخاص العراقي
- تتولى اللجنة متابعة تنظيم عملية اصدار الضمانات السيادية وتنفيذها وفق ما جاء في قانون الموازنة العامة (الثلاثية) رقم 13 لسنة 2023.

- الاشراف على التنفيذ
- تعزيز الشراكات الدولية
- تحديد الحدود القصوى للضمانات
- ادارة الضمانات السيادية
- التنسيق مع وزارة المالية

وكالة الصادرات الائتمانية

ان الوكالة هي جهة مالية او تامينية تابعة لحكومة البلد تعمل على دعم وتعزيز التجارة الدولية من خلال تقديم ضمانات او تامينات للصادرات. يتم منح كل وكالة ائتمان تصدير تفويضا من قبل حكومتها يحدد الدعم الذي يمكنها تقديمه. يمكن ان تختلف تفويضات وكالات التصدير بشكل ملحوظ ويمكن ان تتغير من وقت لاخر.

المزايا الرئيسية لائتمان المشتري المغطى باتفاقية وكالة الصادرات

- **قروض أطول فترة**: القروض المغطاة باتفاقية وكالة الصادرات تتميز بعمر أطول مقارنة بالتسهيلات التجارية التقليدية، مما يساهم في تحسين هيكل الميزانية العمومية للمقترض.
- **حجم ائتماني أكبر**: توفر هذه الاتفاقيات القدرة على الحصول على حجم ائتماني أكبر لدعم المشاريع الدولية.
- **التخفيف من المخاطر الاقتصادية**: تساهم في تقليل المخاطر الاقتصادية المحتملة وغيرها من المخاطر التي قد تواجه المشاريع.
- **تسعير تنافسي**: تتيح إمكانية تسعير القروض بناءً على أسعار سوق المال/رأس المال الدولية، مثل اليورو أو الدولار الأمريكي، مما يعزز تنافسية الأسعار.
- **موثوقية في فترات البناء الطويلة**: توفر الاستقرار والموثوقية خلال فترات التنفيذ الطويلة للمشاريع، مما يدعم استمرارية التنفيذ.
- **خبرة البنوك الأجنبية**: تقدم البنوك الأجنبية التي تعمل مع وكالات الصادرات خبرة احترافية في تمويل المشاريع، ما يسمح بفترات تنفيذ قصيرة والوصول السريع إلى الإغلاق المالي.

©Etihad 2025

متطلبات الوكالة للقرض الائتماني

- عقد تصدير مع كيان اجنبي في تلك الدولة (كيان واحد؛ اذا تم استيراد البضائع من عدة مصدرين، فيجب تجميع اتفاقيات التوريد الخاصة بهم في عقد واحد - عبر شركات "التجميع")
- يتم الحصول على البضائع/الخدمات من/تصنيعها في الدولة الاجنبية
- مصدر البضائع وفقا لشهادة المنشا
- دفعة مقدمة من المستورد بنسبة **15%** من عقد التصدير/العقد التجاري (يتم تمويل النسبة المتبقية البالغة **85%** من خلال تسهيل ضمان وزارة المالية/وكالة الصادرات)
- الامتثال لقانون التصدير/نظام العقوبات
- الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية وحقوق الانسان
- اعتبار الحكومة الاجنبية المعاملة/المشروع مؤهلا للتغطية والمخاطر مبررة - ضمن اطار الاتفاق، سيتم اجراء العناية الواجبة من قبل البنك العراقي

الية عمل وكالة الصادرات الائتمانية

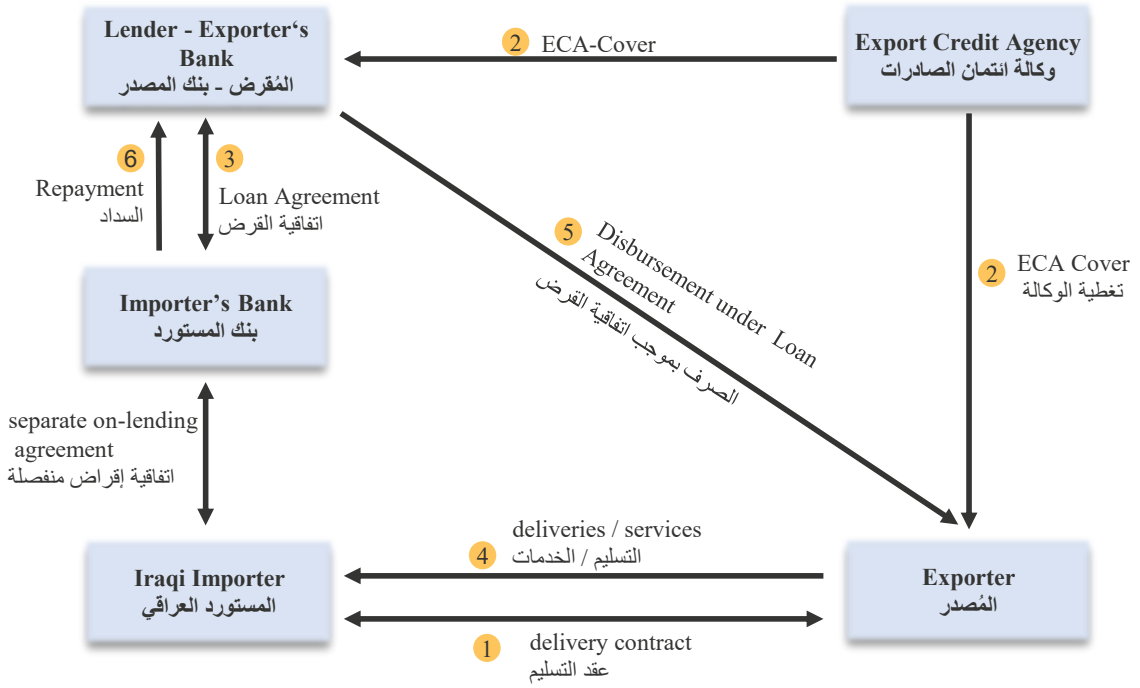

©Etihad 2025

القسم الخامس
اتحاد الصناعات العراقي
اتحاد الغرف التجارية

اتحاد الصناعات العراقي

يعد اتحاد الصناعات العراقي منظمة رئيسية لدعم وتنظيم القطاع الصناعي في العراق، حيث تأسس ليضم المستثمرين في القطاع الصناعي. يتيح الاتحاد للمستثمرين فرصا حقيقية لتطوير مشاريعهم الصناعية والاستفادة من الدعم المالي والتقني المتاح، مما يسهم في خلق بيئة استثمارية مستدامة ويعزز التنمية الاقتصادية في العراق.

64,000 مشروع

40,000 عضو

دور الاتحاد في دعم الاقتصاد الوطني

1. **تعزيز القطاع الصناعي**: يعمل الاتحاد على رعاية الصناعات المحلية وتنمية قدراتها، مما يعزز من مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.
2. **دراسات وأبحاث متخصصة**: يقوم الاتحاد بإجراء دراسات وأبحاث فنية واقتصادية وإحصائية لدعم القطاع الصناعي وتطويره.
3. **تنمية المهارات الصناعية**: يوفر الاتحاد دورات تدريبية ومحاضرات علمية للعمال وأصحاب المصانع لتحسين الأداء ورفع مستوى الإنتاجية.
4. **تشجيع العمالة الوطنية**: يساهم في رفع كفاءة القوى العاملة المحلية وتحفيز فرص العمل في الصناعات المختلفة.
5. **التعاون مع الحكومة**: يعمل الاتحاد بالتنسيق مع الجهات الحكومية لدراسة واقتراح سياسات تدعم ازدهار الصناعة العراقية.
6. **التواصل الدولي**: يعزز الاتحاد علاقاته مع الهيئات والاتحادات الصناعية العربية والعالمية لتبادل الخبرات وتحسين بيئة الاستثمار الصناعي.
7. **تنظيم المؤتمرات والندوات**: ينظم ويشارك في مؤتمرات وندوات صناعية محليا ودوليا لمناقشة تحديات وفرص التنمية الصناعية.

دور الاتحاد في الاقتصاد العراقي

من خلال دعم المشاريع الصناعية، وتوفير التمويل والتدريب، والتنسيق مع الجهات الحكومية والدولية، يلعب اتحاد الصناعات العراقي دورا أساسيا في تحفيز النمو الاقتصادي، تعزيز الإنتاج المحلي، وخلق فرص عمل مستدامة، وتقليل الاعتماد على الواردات، مما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة للعراق.

©Etihad 2025

دور الاتحاد مع المستثمرين في المشاريع الصناعية

يعد اتحاد الصناعات العراقي منصة حيوية للمستثمرين الراغبين في الدخول إلى القطاع الصناعي في العراق، حيث يوفر فرصا كبيرة لدعم المشاريع الصناعية وتسهيل حصول المستثمرين على التمويل والاستشارات الفنية. يمكن للاتحاد دعم المستثمرين من خلال:

- توفير معلومات شاملة عن القطاعات الصناعية الواعدة والمشاريع ذات الأولوية في العراق.
- تسهيل الوصول إلى التمويل من خلال التعاون مع البنوك والجهات الحكومية لتقديم قروض بشروط ميسرة.
- تقديم استشارات قانونية وفنية لمساعدة المستثمرين على الامتثال للمتطلبات التنظيمية وتحقيق النجاح في مشاريعهم.
- ربط المستثمرين بالموردين والمصنعين المحليين والدوليين لتعزيز سلسلة التوريد وتحسين الإنتاجية.
- المشاركة في مبادرات تطوير البنية التحتية الصناعية، مما يضمن بيئة استثمارية أكثر استقرارا وجاذبية.

دور الاتحاد في تمويل المشاريع الصناعية

1. **توفير قنوات تمويلية ميسرة**: يعمل الاتحاد بالتنسيق مع الجهات الحكومية والمصرفية على تأمين قروض مدعومة بفوائد منخفضة للمشاريع الصناعية.
2. **ضمانات التمويل**: يساعد الاتحاد في تسهيل حصول الصناعيين على الضمانات السيادية لتمويل مشاريعهم، مما يقلل من مخاطر الائتمان ويحفز الاستثمار.
3. **دعم مشاريع تحديث المعدات**: يشجع الاتحاد برامج تحديث المصانع من خلال توفير التمويل اللازم لاستيراد المعدات الحديثة.
4. **تسهيل الوصول إلى المنح والدعم الحكومي**: يعمل الاتحاد على ربط المستثمرين الصناعيين بالبرامج الحكومية لدعم القطاع الصناعي.
5. **توفير استشارات تقنية ومالية**: يقدم الاتحاد استشارات متخصصة للصناعيين حول كيفية اختيار المعدات المناسبة وتحقيق أقصى استفادة من التمويل المتاح.

©Etihad 2025

أنواع المعدات والآليات التي يمكن استيرادها

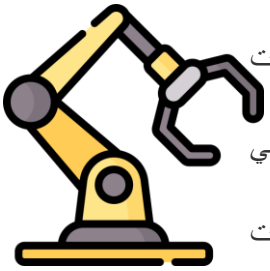

- **معدات الإنتاج والتصنيع**: مثل خطوط الإنتاج الآلية، الماكينات الحديثة للصناعات الغذائية، الأجهزة المستخدمة في الصناعات النسيجية والكيماوية.
- **المعدات الثقيلة**: مثل آلات البناء والتشييد، الرافعات، والآليات المستخدمة في الصناعات المعدنية والهندسية.
- **معدات الطاقة المتجددة**: مثل التوربينات الهوائية، الألواح الشمسية، والمولدات الكهربائية الحديثة.
- **الأدوات التكنولوجية المتقدمة**: مثل أنظمة التحكم الصناعي، الروبوتات الصناعية، والبرمجيات المتخصصة في تحسين الإنتاجية.
- **معدات معالجة المواد الخام**: التي تساهم في تقليل الفاقد وتحسين كفاءة الإنتاج.

©Etihad 2025

اتحاد الغرف التجارية

اتحاد الغرف التجارية العراقية هو المؤسسة التي تمثل الغرف التجارية في جميع أنحاء العراق، حيث يعمل على تنسيق جهودها وتنظيم النشاطات التجارية بما يسهم في تطوير الاقتصاد الوطني. يسعى الاتحاد إلى تعزيز بيئة الأعمال ودعم التجار ورجال الأعمال من خلال توفير الاستشارات الاقتصادية والمعلومات التجارية التي تساعدهم على اتخاذ القرارات الصحيحة.

لاتحاد الغرف دورا مهما في تمثيل المصالح التجارية لأعضائه أمام الجهات الحكومية والمؤسسات الدولية، إضافة إلى تشجيع التجارة الداخلية والخارجية عبر إقامة شراكات اقتصادية وتنظيم المعارض والمؤتمرات. ويوفر الاتحاد العديد من الخدمات مثل إصدار التوصيات والشهادات التجارية، وتحليل الأسواق، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يسهم في تنشيط الاقتصاد العراقي وتطوير بيئة الاستثمار.

دور الاتحاد في الاقتصاد

يساهم الاتحاد في تحفيز النشاط التجاري والاستثماري داخل العراق، من خلال توفير بيئة مناسبة للأعمال وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة الفاعلة في التنمية الاقتصادية. كما يعمل على تسهيل التبادل التجاري بين العراق والدول الأخرى، من خلال إقامة شراكات اقتصادية وتنظيم المعارض والمنتديات التجارية التي تعزز فرص الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، يوفر الاتحاد دراسات وأبحاث اقتصادية تساعد التجار والمستثمرين على فهم الأسواق واتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة.

دور الاتحاد في ريادة الأعمال

يلعب الاتحاد دورا مهما في دعم رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير برامج تدريبية وتأهيلية تساعدهم على تطوير مشاريعهم وتحقيق النجاح. كما يعمل على تسهيل الإجراءات الإدارية والتمويلية لهم، من خلال التنسيق مع الجهات الحكومية والمصرفية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الناشئة.

إلى جانب ذلك، يسعى الاتحاد إلى خلق بيئة محفزة للابتكار وريادة الأعمال عبر تنظيم ورش العمل والندوات التي تركز على تطوير المهارات الإدارية والتجارية لرواد الأعمال، مما يساعد في نمو الشركات الناشئة وخلق المزيد من فرص العمل في السوق العراقية.

©Etihad 2025

القسم السادس
معايير التاهيل

معايير التاهيل للحصول على قرض الضمانة السيادية

1. يجب ان يكون المستثمر قادر على تلبية الشروط المحددة من قبل الحكومة، والتي تشمل الالتزام بالانظمة القانونية والتنظيمية، والشفافية في الاعمال، والامتثال للاهداف الوطنية
2. يجب ان يكون المشروع قابلا للتنفيذ وله تاثير ايجابي على الاقتصاد الوطني. يجب ان يُظهر المستثمر خطة واضحة ومحققة للمشروع تعزز التنمية الوطنية.
3. يجب ان يقدم المستثمر خطة شاملة للتخفيف من المخاطر، وقد تشمل هذه الخطط ضمانات مالية، تامينات، او غيرها من الادوات التي تحمي الحكومة من المخاطر المحتملة.
4. على المستثمر اجراء تقييم شامل للاثر البيئي والاجتماعي للمشروع حيث يجب ان يثبت المستثمر ان المشروع يتماشى مع المعايير البيئية الدولية ويعالج القضايا الاجتماعية مثل حقوق العمال وتاثيرات المجتمع المحلي.
5. على المستثمر ان يظهر قدرته على الوفاء بهذه الالتزامات مثل شروط القرض او معدلات الفائدة وان عوائد المشروع ستغطي سداد القرض.
6. تعتمد الموافقة النهائية على الضمانة السيادية على تقييم الوكالة للمستثمر والمشروع، وكذلك على الدور الذي ستلعبه الحكومة لضمان ان المشروع يتماشى مع اهداف السياسة الاقتصادية والخارجية.

©Etihad 2025

القسم السابع
اجراءات الحصول
على الضمانة السيادية

معايير التاهيل للحصول على قرض الضمانة السيادية

المرحلة الاولى: التقديم

- طلب القرض مع التفاصيل المطلوبة
- حساب مصرفي محدث
- دراسة الجدوى الاقتصادية
- مذكرة التفاهم
- العقد الموقع بين المستثمر والشركة المجهزة
- تعهد المستثمر بتنفيذ جميع الالتزامات المالية والقانونية المطلوبة من قبل وزارة المالية والمصرف العراقي
- اتفاقية التسهيلات الفردية الي توضح التزامات وحقوق ومسؤوليات جميع الاطراف المعني

المرحلة الثانية: دراسة الطلب

تخضع الطلبات المقدمة للدراسة من قبل اللجان ذات العلاقة في المصرف ودائرة الدين العام ثم لجنة مبادرة الضمانات السيادية، حيث تكون كالتالي:

- يقوم المصرف بمراجعة الوثائق المقدمة وطلب اي معلومات او وثائق اضافية قد يحتاجها
- مفاتحة دائرة الدين العام/وزارة المالية بعد اكمال تقديم جميع المتطلبات الى المصرف
- مفاتحة وكالة الصادارات الائتمانية في الدولة المعنية واجراء النقاشات
- توقيع خطاب التفويض بين المصرف والوكالة والبنك المصدر
- توقيع خطاب التفويض بين المصرف العراقي والمستثمر
- اعلام دائرة الدين العام بتوقيع خطاب التفويض مع وكالة الصادارت الائتمانية ومع المستثمر
- تقوم دائرة الدين العام بمراجعة الطلب ووثائقه حسب الضوابط والاليات المحددة ثم يتم ارسالها الى لجنة مبادرة الضمانات السيادية للحصول على التوصية
- يتم رفع الطلبات الى مجلس الوزارء لاستحصال الموافقة وتوجيه وزير المالية بتوقيع الضمانة السيادية
- تصدر دائرة الدين العام الضمانة السيادية الى الجهة الممولة للقرض

المرحلة الثالثة: اصدار الضمانة

- توقيع الضمانة السيادية الصادرة من قبل وزير المالية
- يقوم المستثمر بايداع **15%** من قيمة خط الانتاج في حسابه لدى المصرف الذي تم تقديم الطلب فيه
- تيقوم المستثمر بايداع **1%** من قيمة الضمانة تدفع الى وزارة المالية بعد اصدار الضمانة

©Etihad 2025

المرحلة الرابعة: اصدار الضمانة السيادية

قبل ان يتم اصدار الضمانة الى المستثمر، يقوم المصرف بالتالي:

- أكشف انجاز للاعمال المدنية بنسبة لا تقل عن (**30%**) مصدقة من مكتب استشاري مجاز في نقابة المهندسين
- تعهد بانجاز كامل الاعمال المدنية لنصب كامل خطوط الانتاج خلال فترة لا تزيد عن فترة وصول خطوط الانتاج الى العراق
- توثيقة تامين لمخاطر الحريق والسرقة صادرة عن احدى شركات التامين المجازة للعمل في العراق
- اكمال اجراءات رهن مشيدات المشروع بالكامل الى وزارة المالية وتاكيد تخصيص الارض للمشروع
- تعهد برهن خط الانتاج بالكامل لوزارة المالية بعد وصوله الى العراق
- استمارة فتح الاعتماد، مستندات الشحن، بوليصة لامر المصرف العراقي تثبت ان المعدات والاجهزة محجوزة لصالح المصرف

المرحلة الخامسة: مابعد اصدار الضمانة

تفعيل اتفاقية التمويل	يقوم المستثمر العراقي بتقديم الضمانة السيادية للمؤسسات المالية للحصول على التمويل اللازم للمشروع. تعمل الضمانة السيادية كاداة لتخفيف المخاطر
تنفيذ المشروع	يبدا المستثمر بتنفيذ المشروع وفقا للشروط المتفق عليها. تراقب الحكومة المشروع لضمان توافقه مع اهداف التنمية الوطنية والامتثال للشروط المرتبطة بالضمانة السيادية
المتابعة والاشراف	تقوم الجهة المصدرة – وزارة المالية بالاشراف على تقدم المشروع، والصحة المالية، والعوامل التي تؤدي الى تفعيل الضمانة
المطالبات والمسؤوليات المحتملة	في حالة تعثر المشروع او المستثمر، يمكن تفعيل الضمانة السيادية، مما يلزم الحكومة بتغطية الالتزامات المالية المحددة في الضمانة. قد تتخذ الحكومة اجراءات لاسترداد الاموال من المستثمر او مشغل المشروع اذا كان التعثر نتيجة اهمال او انتهاك للشروط

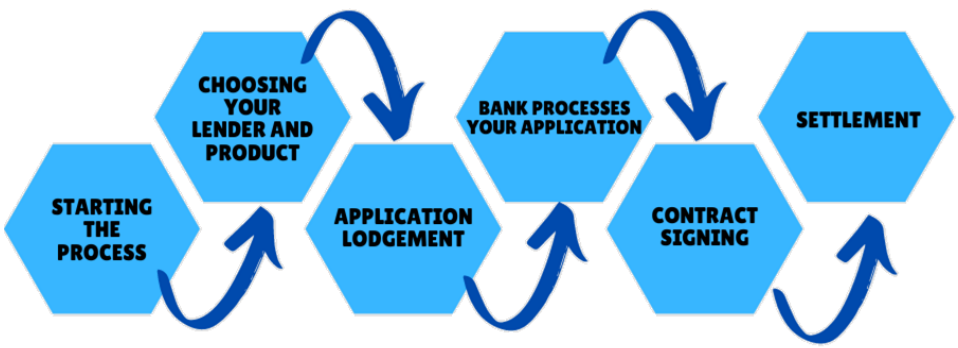

©Etihad 2025

القسم الثامن
اعتبارات اضافية
التوصيات للحكومة

اعتبارات اضافية

1. الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

اولا: مكافحة الفساد والرشوة

- في السنوات الاخيرة، عززت وكالات ائتمان الصادرات تركيزها على مكافحة الفساد والرشوة، وهو امر بالغ الاهمية خاصة بالنظر الى استخدام التمويل العام وحقيقة ان وكالات ائتمان الصادرات تمول غالبا مشاريع قد لا تقبلها البنوك متعددة الاطراف العالمية.
- تتعرض العمليات المدعومة من قبل وكالات ائتمان الصادرات عادة لتدقيق متزايد من قبل المنظمات غير الحكومية، كما ظهرت شبكة مراقبة دولية لوكالات ائتمان الصادرات. وقد تم تسليط الضوء على بعض الحالات التي اظهرت ضعف الاداء في مكافحة الفساد، مما استدعى دعوات الى تعزيز الشفافية في عمليات وكالات ائتمان الصادرات وتحسين الاجراءات المتعلقة بمكافحة الفساد.
- في العراق، يتعين على وكالات ائتمان الصادرات التي تقدم تمويلات او ضمانات حكومية للمشاريع ان تلتزم بمعايير صارمة لمكافحة الفساد. وقد تم تعديل ترتيب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2006 لمعالجة هذه المشكلة، حيث يتطلب الان اجراء فحوصات قانونية وتجارية دقيقة في حالة وجود اي قضايا فساد سابقة مع اي من الكيانات المعنية. كما يجب على المتقدمين للحصول على دعم وكالات ائتمان الصادرات، من بين امور اخرى، ان يصرحوا بعدم تورطهم، او اي من وكلائهم، في اي انشطة رشوة او فساد.

ثانيا: التنمية المستدامة

- اصبح التاثير البيئي والاجتماعي للمشاريع محورا رئيسيا لوكالات ائتمان الصادرات في سعيها لدعم التنمية المستدامة. يتطلب ترتيب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من وكالات ائتمان الصادرات المشاركة اجراء العناية الواجبة البيئية والاجتماعية لتحديد ودراسة ومعالجة التاثيرات والمخاطر البيئية والاجتماعية المحتملة، وذلك من خلال انظمة صنع القرار وادارة المخاطر لدى الاعضاء المتقدمين.

©Etihad 2025

2. معايير تقييم المستثمر

- يتم تقييم الوضع المالي للمستثمر من خلال تحليل المؤشرات المالية الرئيسية، مثل السيولة والملاءة والربحية والتاريخ الائتماني العام. يساعد هذا التقييم في تحديد قدرة المستثمر على سداد القرض وتحمل المخاطر المرتبطة بالمشروع.
- يتم فحص خبرة المستثمر في ادارة مشاريع مشابهة ومدى نجاحه في تنفيذ مشاريع ذات طابع دولي. كلما كان للمستثمر سجل حافل بالنجاح في مشاريع مشابهة، زادت فرصه في الحصول على الضمانة السيادية.
- يتم تقييم سمعة المستثمر ومدى شفافيته في ممارسات الحوكمة المؤسسية. يجب ان يكون لدى المستثمر هيكل تنظيمي شفاف وادارة قوية وخالية من القضايا القانونية او المخالفات.
- يجب ان يظهر المستثمر استراتيجيات قوية لادارة المخاطر، بما في ذلك المخاطر المالية والتشغيلية والسياسية. هذا يشمل قدرة المستثمر على التنبؤ بالمخاطر المحتملة واتخاذ التدابير اللازمة للحد منها.

التوصيات

تهدف هذه التوصيات الى وضع اطار متكامل لاصدار الضمانات ومتابعتها، بما يضمن كفاءة الادارة المالية والالتزام بمبادئ الحوكمة الرشيدة للحاجة المتزايدة الى تنظيم الضمانات السيادية ضمن سياسات واضحة وفعالة، تعكس افضل الممارسات الدولية.

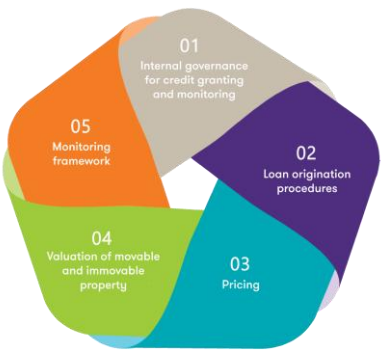

1. تطوير السجل الشامل للضمانات
2. التقارير الدورية
3. التقييم القانوني والتنظيمي للضمانات
4. اطار قانوني لاصدار الضمانات
5. تقييم المخاطر وادارة الضمانات
6. شروط واجراءات الضمانات
7. الشفافية والافصاح
8. بناء القدرات
9. ادارة الصناديق السيادية

©Etihad 2025

دراسة حالة

مصنع الزجاج

الخلفية: يعتبر أول مصنع للزجاج في البلاد، بطاقة إنتاجية تبلغ 800 طن يومياً، وسيعتمد المصنع على السيليكا المتوفرة محليًا كمادة خام، مما يعزز استخدام الموارد المحلية ويقلل الاعتماد على الواردات.

هدف المشروع: تغطية 25% من حاجة العراق، توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة داخل وخارج المصنع نفسه

مبلغ القرض: 110,000,000 يورو

الصناعة: المواد الكيميائية

وكالة الصادرات الائتمانية: المانيا

الحالة: تمت الموافقة عليها، تم إصدارها

مصنع الصودا الكاوية

الخلفية: يهدف مصنع الصودا الكاوية في العراق إلى تلبية الطلب المتزايد على هذه المادة الحيوية المستخدمة في مختلف الصناعات. ويستفيد المشروع من الموارد الطبيعية الغنية التي يتمتع بها العراق وموقعه الجغرافي.

هدف المشروع: يساهم في توسيع فرص التصدير إلى الأسواق الإقليمية وزيادة العائدات الاقتصادية.

مبلغ القرض: 78,000,000 يورو

الصناعة: المواد الكيميائية

وكالة الصادرات الائتمانية: المملكة المتحدة

الحالة: في مرحلة الإجراءات النهائية

مشروع اليوريا السوداء

الخلفية: مشروع اليوريا السوداء هو استثمار استراتيجي في المجالات الزراعية والتجارية والصناعية والطاقة. ويهدف إلى إنشاء خط إنتاج اليوريا السوداء.

هدف المشروع: تعزيز إنتاج الأسمدة المحلية وتقليل الاعتماد على الواردات، مع دعم القطاعين الزراعي والصناعي في العراق وتحقيق الاستدامة الاقتصادية من خلال إنشاء خط إنتاج محلي لليوريا السوداء.

مبلغ القرض: 13,690,000 دولار أمريكي

الصناعة: الزراعة

وكالة الصادرات الائتمانية: المملكة المتحدة

الحالة: الإجراءات النهائية

©Etihad 2025

ETIHAD
الإتحاد للمحاماة

EXPERIENCED LAWYERS …..

UNIQUE APPROACH

اخلاء المسؤولية

على الرغم من بذل اقصى الجهود لضمان دقة المعلومات الواردة في دليل المنتج، فان شركة الاتحاد للمحاماة لا تتحمل اي مسؤولية عن الاخطاء او السهو او اي بيانات قد تكون مضللة. كما ان الشركة لا تقدم اي ضمانات او تتحمل مسؤولية تجاه المكانة او السمعة لاي فرد او شركة او مؤسسة او جهة مذكورة في هذا الدليل.

يرجى ملاحظة ان المعلومات الواردة في هذا الدليل ليست وصفا شاملا لخدمات شركة الاتحاد، وانما تهدف الى تقديم معلومات عامة للارشاد.

لا تتحمل شركة الاتحاد للمحاماة المعدة لهذا الدليل او اي من مؤلفيه او المشاركين في اعداده اي مسؤولية قانونية او مالية عن اي اضرار او خسائر قد تنشا عن استخدام المعلومات الواردة فيه بشكل غير صحيح.